التقرير ربع السنوى

لحالة حرية التعبير في مصر

الربع الثالث

(يوليو - سبتمبر ٢٠١٧)

afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

التقرير ربع السنوي لحالة حرية التعبير في مصر
الربع الثالث (يوليو - سبتمبر ٢٠١٧)

أعد الإحصائيات الواردة بالتقرير:

سارة محسن، باحثة بوحدة الرصد والتوثيق بمؤسسة حرية الفكر والتعبير

وشارك في إعداد الإحصائيات:

وسام عطا، مدير وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة

إعداد وتحرير:

محمد عبد السلام، مدير الوحدة البحثية بالمؤسسة

هذا المُصنَّف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة، الإصدارة ٤,٠.

الناشر
مؤسسة حرية الفكر و التعبير

info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

رقم الإيداع:

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي أمل حامد

المحتوى

منهجية التقرير ٤

مقدمة ٤

أولا: قراءة في حالة حرية التعبير ٦

- قضية علم قوس قزح: عن الحق في حرية التعبير ٦
- حجب المواقع: الدولة تخفي قرار الحجب ٨
- قانون تداول المعلومات: نقاش مجتمعي لم يجر ٩
- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: قيود إضافية على حرية الإعلام ١٠

ثانيا: انتهاكات الحق في حرية التعبير ١١

- الحقوق الرقمية ١١
- الحجب ١٤
- حرية الصحافة والإعلام ١٥
- حرية الإبداع ٢١
- الحقوق والحريات الطلابية ٢٦

ثالثا: تحليل أنماط الانتهاكات ٢٨

رابعا: توصيات بشأن حماية حرية التعبير ٢٩

خاتمة ٣٠

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على عرض وتحليل بعض الموضوعات المرتبطة بالحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، بهدف تقييم السياسات العامة لمؤسسات الدولة تجاه الحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات. كما اعتمد التقرير على عرض الانتهاكات التي تم توثيقها، وفقا لمعايير مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتحليل أنماط الانتهاكات، بهدف بيان تأثير سياسات الدولة على الحق في حرية التعبير.

مقدمة

ما يزال هناك تراجع مستمر في حالة حرية التعبير في مصر، حيث تشارك مختلف مؤسسات الدولة في تقييد حرية التعبير وملاحقة الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم سواء من خلال الإنترنت أو كجزء من عملهم كصحفين ومصورين وكتاب ومبدعين، كما استمرت السلطات المصرية في حجب مواقع الوِب وهي الممارسة التي بدأت في ٢٤ مايو الماضي واستمرت في اتساع نطاقها حتى الآن.

يظهر الرصد الذي قامت به مؤسسة حرية الفكر والتعبير لانتهاكات الربع الثالث من العام ٢٠١٧ مدى توسع السلطات المصرية في حجب المواقع، إضافة إلى القرارات المتنوعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والذي يبدو دوره في ممارسة الرقابة على العمل الإعلامي والأعمال الإبداعية في تزايد مستمر. وربما تمثل الهجمة الشرسة التي تعرض لها الشبان والشابات الذين رفعوا علم قوس قزح أثناء حفل موسيقي في القاهرة، الملمح الأبرز لهذه الممارسات. إذ كان المجلس

الأعلى لتنظيم الإعلام حاضرا بقوة من خلال قراره بمنع استضافة المثليين، بينما عملت المؤسسات الأمنية على ملاحقة والقبض على هؤلاء الشبان والشابات، وقامت الجهات القضائية بالتحقيق معهم. هذا السلوك الذي تنتهجه مؤسسات الدولة في انتهاك حرية التعبير ليس إلا انعكاس لممارسات مختلفة في الرقابة والتتبع والملاحقة. وحسبما يظهر هذا التقرير، على سبيل المثال، منعت مؤسسات حكومية مختلفة الصحفيين من التغطية، وقامت أخرى أمنية بملاحقة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. ويظهر التقرير كذلك قيام المؤسسات الأمنية بإلقاء القبض على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الاعتداء والملاحقة لصحفيين ومصورين.

ويستعرض التقرير هذه الممارسات بالتفصيل، إذ يتناول قسمه الأول قراءة في بعض القضايا والموضوعات التي تحتل أهمية قصوى في فهم حالة حرية التعبير خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧، ومنها قضية علم قوس قزح وملاحقة المتضامنين مع حقوق المثليين، وكذلك التطورات المتعلقة بإعداد قانون تداول المعلومات. ثم يتناول التقرير في قسمه الثاني عرضا للإحصائيات المتعلقة بانتهاكات حرية التعبير على مستوى الحقوق الرقمية وحجب المواقع وحرية الصحافة والإعلام ومنع التغطية وحرية الإبداع والحقوق والحريات الطلابية. وفي القسم الثالث، يحاول التقرير تحليل أنماط الانتهاكات بالتركيز على أبرز الملاحظات التي يمكن استنتاجها من أداء مؤسسات الدولة، وفي النهاية يستعرض التقرير عددا من التوصيات الضرورية الموجهة إلى الجهات المعنية في الدولة.

وتأمل مؤسسة حرية الفكر والتعبير أن تقوم السلطات المصرية بمراجعة الإجراءات التي تقوم بها ضد الحق في حرية التعبير، وإيقاف الممارسات الأمنية والملاحقات القضائية، التي تجعل من تقييد حرية التعبير ممارسة ممنهجة، تمارس بغية ترهيب المواطنين ونشر الخوف من النقاش حول السياسات العامة. وفي سبيل ذلك، يحتوي التقرير على مجموعة من التوصيات، التي تم صياغتها بناء على تحليل حالة حرية التعبير في الربع الثالث من العام ٢٠١٧.

أولا: قراءة في حالة حرية التعبير:

يتناول التقرير في قسمه الأول حالة حرية التعبير خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧، حيث يسلط الضوء على مجموعة من الأحداث والتطورات التي توضح سياسة مؤسسات الدولة تجاه الحق في حرية التعبير. وخلال الربع الثالث، برزت عدة قضايا يمكن من خلالها، استعراض حالة حرية التعبير في مصر، على النحو التالي:

• قضية علم قوس قزح: عن الحق في حرية التعبير

في الربع الثالث من العام ٢٠١٧، حمل بعض الشباب أثناء حفل موسيقي علم قوس قزح، الذي يرمز إلى التضامن مع التنوع ويستخدم خلال مسيرات التضامن مع حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومتحولي الهوية الجنسية في مختلف دول العالم. أقيم الحفل الموسيقي، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧، بمشاركة بعض الفرق الموسيقية بينها فريق مشروع ليلى - فرقة لبنانية لموسيقى الروك البديل، تشكلت في بيروت عام ٢٠٠٨ -. عقب الحفل، شهدت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي جدلا كبيرا حول رفع علم قوس قزح، وارتفعت أصوات متعددة تطالب بتتبع وملاحقة الشباب الذين عبروا عن التضامن مع التنوع وقبول مختلف الميول الجنسية وهويات النوع الاجتماعي. وقد أعلنت أجهزة الأمن، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، عن «قيامها بالقبض على ٧ من المثليين، عقب تحريضهم على الفسق والفجور والترويج للشذوذ الجنسى، ورفعهم أعلام المثليين والتى تروج للشذوذ الجنسى، داخل حفل فرقة مشروع ليلى»، وفق ما نشرته صحيفة اليوم السابع المقربة من مؤسسات الدولة نقلا عن مصادر مطلعة.[1] ونقلت الصحيفة أنه تم تشكيل فريق بحث على أعلى مستوى، وتمكن رجال المباحث عقب تفريغ كاميرات المراقبة بمكان الحفل من تحديد العناصر، التي روجت لتلك الأفكار ورفع الأعلام.

اثنى بعض أعضاء مجلس النواب وبعض الإعلاميين المعروفين على تحرك أجهزة الأمن لملاحقة الشباب الذين لوحوا بعلم قوس قزح، وبينهم النائب مصطفى بكري الذي قال في تصريح صحفي «لابد من تقديمهم لمحاكمة عاجلة لأنهم تعمدوا الإساءة»،[2] بينما احتفى مقدم البرامج أحمد موسى بإحالة قضية علم قوس قزح إلى نيابة أمن الدولة، وأعلن نجاح أجهزة الأمن في «تحديد من رفعوا علم الرينبو»، وملاحقة القائمين على المواقع والصفحات التي تدعم حقوق المثليين، متوعدا بضم مزيد من المتهمين للقضية.[3] وجاءت هذه التصريحات ضمن حملة أوسع شاركت بها أيضا

---

١. إبراهيم أحمد، القبض على ٧ مثليين رفعوا أعلام الشواذ بحفل مشروع ليلى بالتجمع الخامس، اليوم السابع، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢jXLqMJ

٢. مصطفى السيد ومحمد صبحي، «ممنوع المثلية الجنسية» شعار البرلمان فى وجه المحرضين على الشذوذ الجنسى..نواب يشيدون بإلقاء القبض على ناشرى الفسق والفجور..ويؤكدون: سلوك يتعارض مع هويتنا العربية والإسلامية وما ارتكبوه يقوض النظام الاجتماعى، اليوم السابع، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢xXJVDE

٣. قناة صدى البلد بموقع يوتيوب، على مسئوليتي - رفع علم المثليين في حفل بالتجمع الخامس - الحلقة الكاملة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢yVuhCV

المؤسسة الدينية الرسمية، وكذلك المجلس الأعلى لتنظيم الأعلى، والذي قرر حظر ظهور المِثليين في أي من أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية إلا أن يكون الظهور للاعتراف بخطأ السلوك والتوبة عنه.[4]

أظهرت قضية علم قوس قزح معاداة مؤسسات الدولة وقطاعات من الإعلام لحق المواطنين في التعبير عن التضامن مع التنوع وقبول مختلف الميول الجنسية وهويات النوع الاجتماعي، ما بين دعوات لملاحقة شبان وشابات حملوا علم قوس قزح وحتى الدعوة لإصدار تشريعات تجرم التنوع وقبول مختلف الميول الجنسية وهويات النوع الاجتماعي. وتسعى مؤسسات الدولة من خلال هذه الممارسات، وبمساعدة من الإعلام والمؤسسة الدينية الرسمية وقطاعات من المواطنين إلى الهيمنة على ثقافة المجتمع وفرض نمط واحد، لتظل هذه الثقافة سائدة. ولقضية قوس قزح خصوصية كبيرة، من حيث تعرض مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومتحولي الهوية الجنسية إلى ضغوط كبيرة ناتجة عن عدة عوامل منها المعتقدات الدينية التي ترى المثلية الجنسية محرمة، إضافة إلى تقاليد المجتمع التي تحظر الحديث والنقاش حول المثلية، إلا في إطار من التحقير والسخرية، وكذلك موقف مؤسسات الدولة المختلفة الأمنية والقضائية والتشريعية التي تتبنى نظرة شديدة العداء للمثليين وهويات النوع الاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال الممارسات التعسفية المستمرة ضد مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومتحولي الهوية الجنسية. لذلك، فإن ضمان حرية التعبير يساعد على طرح هذه الإشكاليات وإدارة النقاش حول هذه القيود الاجتماعية المفروضة على المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومتحولي الهوية الجنسية، بينما تؤدي مصادرة حرية التعبير إلى تمكين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية من قمع الأفكار غير السائدة.

وقد خرقت مؤسسات الدولة التزامها بالدستور (المادة ٦٥) والمواثيق الدولية، عندما شنت هذه الحملة، بدلا من حماية حقوق جميع مواطنيها في التعبير الحر عن الرأي، وضمان ألا يصيبهم أذى نتاج آرائهم ومعتقداتهم. وتوجه مؤسسات الدولة المصرية في منع التعبير عن التنوع وقبول مختلف الميول الجنسية وهويات النوع الاجتماعي يطابق سلوك دول تنتهك الحق في التعبير عن الميل الجنسي والهوية الجنسانية، والذي تناولته تقارير متعددة للمقررين المعنيين بالحق في حرية الرأي والتعبير والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد أكدت هذه التقارير أن الحق في حرية التعبير هو حق لكل إنسان بغض النظر عن الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.[5]

ولا تزال الاتهامات الموجهة لعدد من المواطنين بشأن رفع علم قوس قزح مستمرة حتى وقت صدور التقرير، وكذلك قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن منع ظهور المثليين جنسيا في وسائل الإعلام. بينما يعاني عشرات من المواطنين من اتهامات بممارسة الفجور، عقب قيام أجهزة الأمن بملاحقتهم، كنتاج للهجوم الواسع الذي صدر من جهات وأفراد عقب رفع علم قوس قزح، بينما قررت نقابة المهن الموسيقية قررت نقابة المهن الموسيقية عدم السماح لفريق مشروع ليلى بإقامة حفلات أخرى في مصر مستقبلا.[6]

---

٤. موقع المصري اليوم، «الأعلى للإعلام» يحظر ظهور المِثليين أو شعاراتهم بالقنوات والصحف، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢iyV٣RJ

٥. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الناس يولدون أحرار ومتساويين.. الميل الجنسي والهوية الجنسانية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، سبتمبر ٢٠١٢، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢zQDctF

٦. بي بي سي العربية، القبض على سبعة في مصر بعد رفع علم المثلية الجنسية في حفل غنائي، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ١ أكتوبر ٢٠١٧، http://bbc.in/٢i٤lJ٩٦

- **حجب المواقع: الدولة تخفي قرار الحجب**

منذ مايو ٢٠١٧ وهناك تزايد كبير في عدد مواقع الوب المحجوبة، فباستثناء موقع العربي الجديد الذي تم حجبه في مصر في نهاية ٢٠١٥، تعرضت مئات المواقع الأخرى للحجب، والتي وصل عددها خلال الفترة التي يغطيها التقرير (من يوليو إلى سبتمبر) إلى ٣٢٣ موقعا. وسيتم توضيح نوعية المواقع المحجوبة في القسم التالي من التقرير. ورغم مرور عدة أشهر على بروز ظاهرة حجب مواقع الوب، إلا أن الحكومة المصرية لا تزال تمتنع عن الإفصاح عن قرارها بحجب هذه المواقع، ولم تفلح الاستفسارات التي قدمتها مواقع صحفية لنقابة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في الحصول على معلومات من الحكومة المصرية. وبالطبع كانت هناك تقارير منشورة تتحدث عن وجود تقرير من جهة سيادية يعرض تجارب حجب المواقع في دول عربية وأجنبية، وذلك بهدف تبرير الحجب في مصر والذي يعترف بحجب ٢١ موقعا، في مايو ٢٠١٧,[7]

ورغم هذه التقارير الإعلامية، لم تصدر الحكومة المصرية بيانا رسميا حول ظاهرة حجب مواقع الوب، سواء لعرض قرارها أو تفسير ما تعرضت له مئات المواقع. وهذا ما سعت إليه مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال إقامة دعوى قضائية، أمام محكمة القضاء الإداري طعنا على حجب الحكومة المصرية لمئات المواقع الإلكترونية، عدد كبير منها يقدم محتوى صحفي، دون قرار مسبق أو توضيح للجهة التي أصدرته والسند القانوني للحجب. وقالت المؤسسة في دعواها أن هذا المسلك من جانب الدولة سوف يحصر الأخبار والمعلومات في الجهات التي ترضى عنها الحكومة المصرية، وهو ما يجعل قرارها مشوبا بعيب إساءة استخدام السلطة. ولا تزال الدعوى منظورة أمام القضاء الإداري حتى وقت صدور هذا التقرير.

وقد امتدت أزمة حجب المواقع إلى عدد من مواقع المنظمات الحقوقية الدولية والمواقع الإعلامية، حيث أشارت هذه الهيئات إلى مسئولية الحكومة المصرية عن حجب مواقعها، ومطالبتها برفع الحجب عن المواقع، بحسب تصريحات للمتحدث باسم مؤسسة دويتشه فيله الألماني بعد حجب موقع قنطرة التابع لها.[8] وكذلك الأمر في حالة موقع منظمة مراسلون بلا حدود، إذ قال وزير الخارجية الفرنسي، إنه يسعى لمعالجة هذه المسألة انطلاقا من علاقة الثقة مع السلطات المصرية، وفق بيان صادر عن سفارة فرنسا بالقاهرة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧,[9] ولم تصدر عن الحكومة المصرية أية ردود تجاه هذه الانتقادات الموجهة لتدخلها في حجب المواقع.

---

٧. تقرير رسمي يدافع عن قرار حجب مواقع إلكترونية بمصر لدعمها الإرهاب (نص كامل)، المصري اليوم، ٢٥ مايو ٢٠١٧ http://www.almasryalyoum.com/news/details/١١٣٩٠١٥

٨. دويتشه فيله، مصر تحجب موقع قنطرة التابع لـ ، ١٧ أغسطس ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢yU١JQs

٩. أحمد شلبي، رد فرنسا على حجب «مراسلون بلا حدود» في مصر، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧، http://bit.ly/٢ySFaLY

- **قانون تداول المعلومات: نقاش مجتمعي لم يجر**

شكل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لجنة لإعداد مشروع قانون حرية تداول المعلومات، في ٥ يوليو ٢٠١٧، بحيث تدرس اللجنة مجموعة من النماذج لقوانين تداول المعلومات في دول مختلفة، وبناء على ذلك تنتهي من مهمتها خلال شهر. وضمت اللجنة المشكلة لإعداد قانون تداول المعلومات في عضويتها ١٠ أعضاء، وفق موقع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام،[10] بينهم ٥ من ضمن أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وعلى رأسهم مقررة اللجنة الدكتورة هدى زكريا، إضافة إلى ٥ أعضاء آخرين وهم ٣ أعضاء يمثلون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات بمجلس الوزراء والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، واثنين من وزراء الثقافة السابقين وهما الدكتور صابر عرب والدكتور عماد أبو غازي.

عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات لمناقشة صياغة مشروع قانون تداول المعلومات، وأعلنت مقررة اللجنة عن الاستعانة بمجموعة من الوثائق في هذه المناقشات،[11] وهي: دراسة مقارنة لقوانين حرية تداول المعلومات في عدد من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية، بالإضافة إلى قانون الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا دراسة قانونية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير،[12] وتتضمن بنود أساسية لمشروع القانون المقترح وتفاصيلها، والمعايير التي وضعها الخبير الدولي توبي مندل. ورغم تصريحات مقررة اللجنة ورئيس المجلس الأعلى للإعلام عن اقتراب الانتهاء من مسودة القانون، إلا أن مسودة القانون لم تنشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد حاولت مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالتعاون مع منظمة المادة ١٩ مساعدة اللجنة المشكلة لإعداد قانون تداول المعلومات، فقد أرسلت المنظمتان خطابا إلى رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام،[13] عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، في ٥ سبتمبر ٢٠١٧، وتضمن الخطاب عدة مرفقات، أبرزها مسودة قانون تداول المعلومات التي صاغتها منظمات حقوقية مصرية ومجموعة من الخبراء والأكاديميين في فبراير ٢٠١٢،[14] والمبادئ التي أقرتها منظمة المادة ١٩ بخصوص حق الجمهور في المعرفة والتي تتضمن مبادئ التشريعات المتعلقة بالحق في المعلومات.

وقامت مؤسسة حرية الفكر والتعبير بهذه الخطوة كمحاولة للتواصل مع اللجنة المعنية، وإمدادها بوثائق تساعد على تعزيز الحق في تداول المعلومات. إلا أن هناك قصور كبير في إجراء نقاش مجتمعي حول هذا القانون، فاللجنة لم تدعو لعقد جلسات استماع لمعرفة آراء خبراء وأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والباحثين، وكذا لم تعلن عن تطرقها لمسودات سابقة سواء قدمت من جهات حكومية مثل مركز المعلومات بمجلس الوزراء أو وزارة العدل، أو تلك التي قدمتها منظمات المجتمع المدني أو النائب السابق بمجلس النواب أنور السادات. ويعد ذلك انعكاسا لخط

---

١٠. المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الأعلى للإعلام يطلق ٣ لجان لتداول المعلومات وتأسيس شركة وطنية لبحوث الرأى، ١٠ يوليو ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧ ٢i٥YGeA/http://bit.ly

١١. أحمد البهنساوي، عضو «الأعلى للإعلام»: «تداول المعلومات» تدرس قانوني «مندل» وأمريكا، الوطن، ٣٠ أغسطس ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧ http://bit. ٢hb٣TBC/ly

١٢. أحمد عزت وآخرون، حرية تداول المعلومات (دراسة قانونية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٥ مارس ٢٠١٤، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧، ٢zH٠xxV/http://bit.ly

١٣. مؤسسة حرية الفكر والتعبير، خطاب من "حرية الفكر والتعبير" و "المادة ١٩" إلى "الأعلى للإعلام" بشأن قانون تداول المعلومات، ٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧، ٢gKXIHx/http://bit.ly

١٤. مؤسسة حرية الفكر والتعبير، مشروع قانون حرية تداول المعلومات، فبراير ٢٠١٢، تاريخ الزيارة: ٣ أكتوبر ٢٠١٧، ٢y٥S٢PN/http://bit.ly

عام في إعداد مشروعات القوانين التي حاولت فيها الجهات الحكومية على مدار سنوات منذ عام ٢٠١١ الانفراد بوضع مسودة قانون تداول المعلومات. فقط كانت الظروف ما قبل يونيو ٢٠١٣، تسمح بالاستماع لبعض الخبراء والمنظمات، ولكن دون إحراز تقدم حقيقي على مستوى قانون يضمن الحق في حرية تداول المعلومات. وهذا ما يجب أن تنتبه إليه اللجنة الحالية في طريقة عملها على إعداد مشروع القانون.

- **المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: بلا لائحة تنفيذية**

ظل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يمارس عمله في غياب اللائحة التنفيذية لقانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام، خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧، وينظم قانون التنظيم المؤسسي عمل المجلس الأعلى للإعلام إضافة إلى الهيئة الوطنية للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة. ونص القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون خلال ثلاثة أشهر من العمل به، وقد بدأ العمل بالقانون منذ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦. ويعني ذلك أن هناك تجاوز لنص القانون، فقد مر ما يزيد عن ٩ أشهر بعد صدور القانون دون إصدار اللائحة التنفيذية. وخلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧، أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، عن موافقته على اللائحة التنفيذية للقانون، وبحسب جمال شوقي أحد أعضاء المجلس الأعلى للإعلام، فإن اللائحة التي وافق عليها المجلس تركت مساحة كبيرة للمجلس في سلطة إصدار القواعد والمعايير المنظمة لعمله. ويلزم قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام أن يكون صدور اللائحة التنفيذية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة. وقد نشرت تقارير صحفية مسودة اللائحة التنفيذية، إلا أن المسودة لم تعلن بشكل رسمي سواء من قبل مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

أفاد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من غياب اللائحة التنفيذية في توسيع سلطاته واختصاصاته، فالمجلس ومن خلال الانتهاكات الموثقة على مدار التقارير ربع السنوية التي تصدرها مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تجاوز دوره كهيئة تعنى بتنظيم ومتابعة الإعلام إلى العمل كسلطة رقابية، تقوم بالمنع والحذف وتوقيع العقوبات. فعلى سبيل المثال، أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارا في الربع الثالث من العام ٢٠١٧ بحظر ظهور المثليين، كما سبق الإشارة في هذا التقرير. وهذا قرار يتنافى ومهنية وسائل الإعلام، إذ من المفترض أن تناقش وتعرض وسائل الإعلام كافة القضايا دون وجود محظورات، ومن المفترض أن تمنح وسائل الإعلام المساحة الكافية للمواطنين للتعبير عن أنفسهم، دون وجود تمييز بسبب الميول الجنسية.

ثانيا: انتهاكات الحق في حرية التعبير:

يتناول التقرير في هذا القسم الإحصائيات المتعلقة بانتهاكات الحقوق الرقمية والحجب وحرية الصحافة والإعلام وحرية الإبداع والحقوق والحريات الطلابية على الترتيب، والتي وثقتها مؤسسة حرية الفكر والتعبير في الربع الثالث من العام ٢٠١٧. وفيما يلي عرض الانتهاكات:

- **الحقوق الرقمية**

بلغت حالات الانتهاكات للحقوق الرقمية خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ (١٣) حالة، وجاءت محافظة القاهرة كأعلى محافظة في انتهاك الحقوق الرقمية بعدد ٦ حالات، يليها محافظتي المنيا ومطروح بحالتين لكل منهما، كما يظهر الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية التعبير الرقمي خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للنطاق الجغرافي

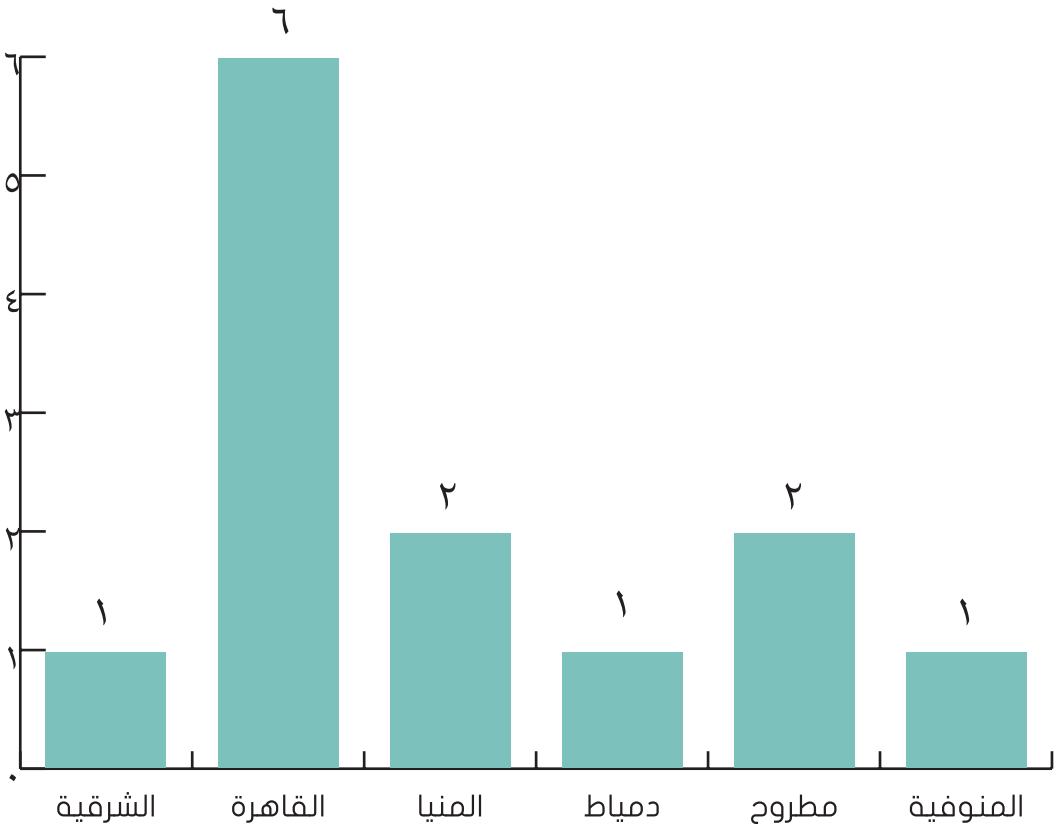

وجاءت حالات القبض في مقدمة أنواع انتهاكات الحقوق الرقمية بعدد (١١) حالة، كما يبين الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية التعبير الرقمي خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للانتهاك

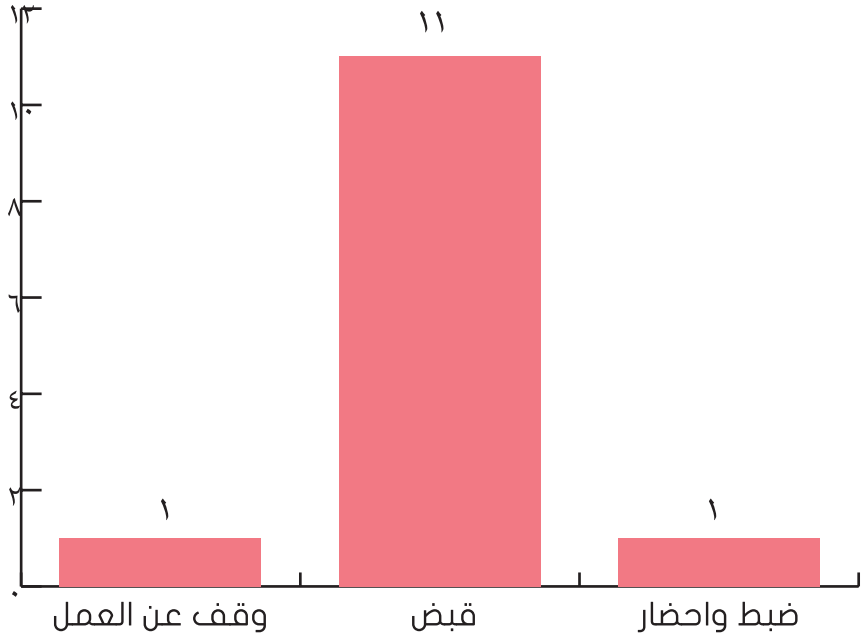

وتوزعت الانتهاكات على أفراد يديرون صفحة على موقع فيسبوك، وبلغت ١٠ حالات، وأفراد عبروا عن آرائهم من خلال حساباتهم الشخصية على موقع فيسبوك، وبلغت ٣ حالات، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية التعبير الرقمي خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لنوع الصفحة المستخدمة في التعبير عن الرأي

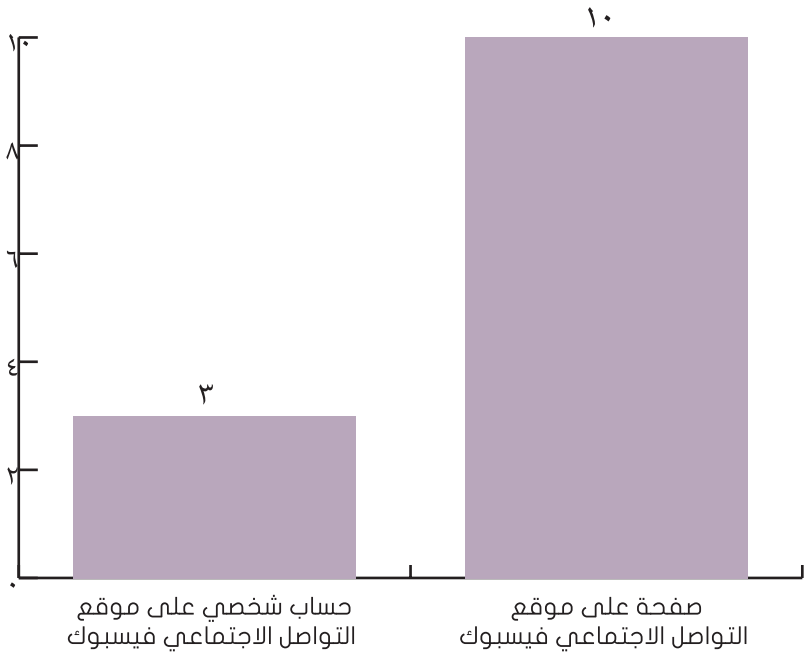

وقامت الشرطة بارتكاب العدد الأكبر من انتهاكات الحقوق الرقمية بواقع ١٠ حالات، كما يظهر الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية التعبير الرقمي خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لجهة المعتدي

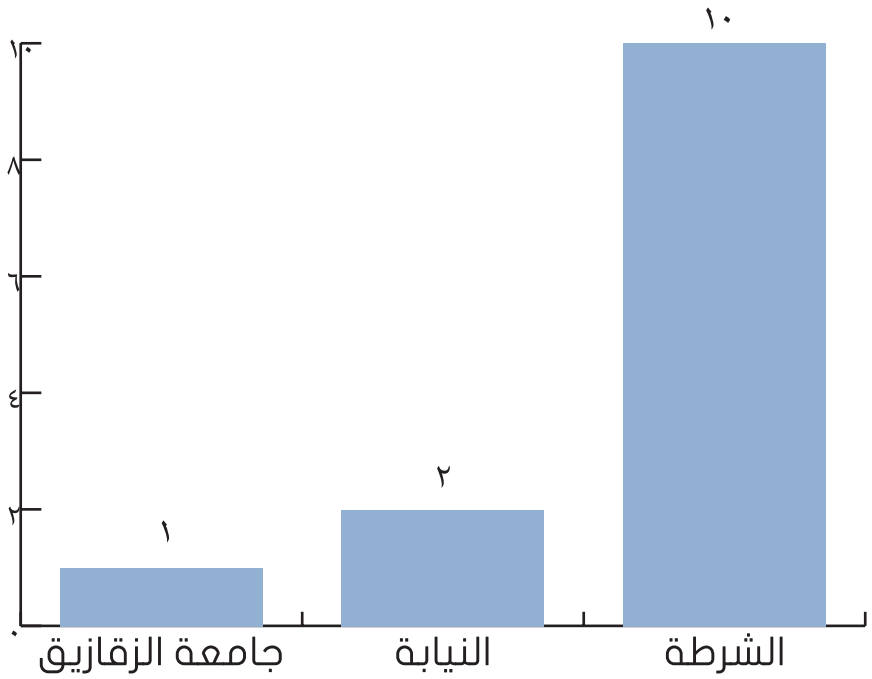

وكان التعبير عن رأي سياسي السبب الأبرز في انتهاكات الحقوق الرقمية بعدد ١٠ حالات، أما الحالات الثلاثة الأخرى فكان الدافع وراءها التعبير عن معتقد ديني، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية التعبير الرقمي خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لسبب الانتهاك

- **الحجب:**

بلغ عدد المواقع المحجوبة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ (٣٢٣) موقعا، غالبيتهم من مواقع مقدمي خدمات VPN / Proxy بعدد ٢٨٤ موقعا، يليها المواقع الحقوقية، والتي بلغت ١٠ مواقع، والمواقع الصحفية، التي بلغت ١٠ مواقع أيضا، كما يلي:

تصنيف المواقع المحجوبة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للمحتوى/الخدمة المقدمة

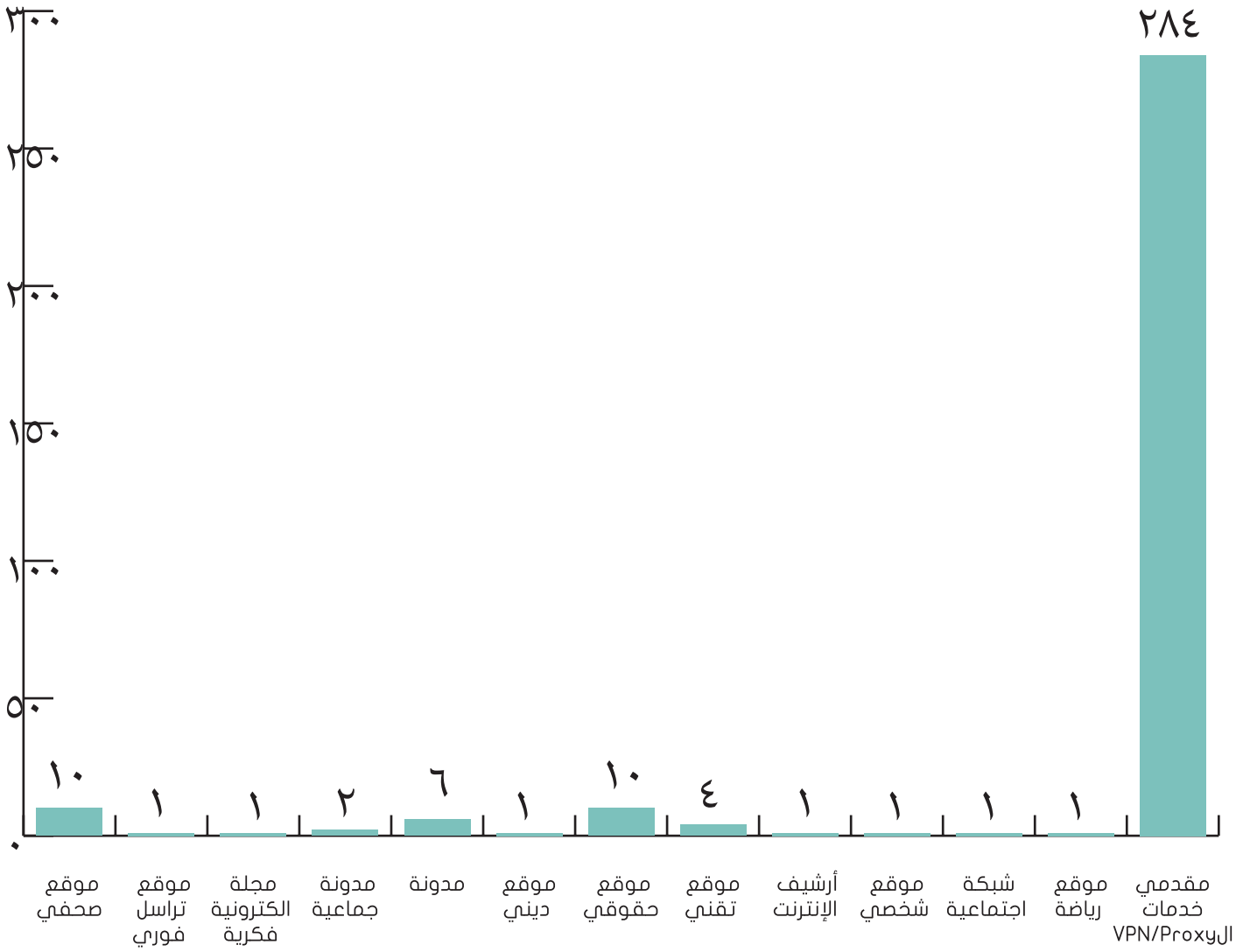

- **حرية الصحافة والإعلام:**

بلغت حالات الانتهاكات لحرية الصحافة والإعلام خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ (٣٥)، وهي انتهاكات وقعت ضد أفراد، بينما سيتم عرض انتهاكات منع التغطية بشكل منفرد، نظرا لأنها تشمل عدد غير محدد من الأفراد والجهات الإعلامية. وجاءت محافظة القاهرة كأعلى محافظة في انتهاك حرية الصحافة والإعلام بعدد ٢٧ حالة، يليها كلا من محافظتي الاسكندرية والجيزة بعدد ٣ حالات لكل منهما، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للنطاق الجغرافي

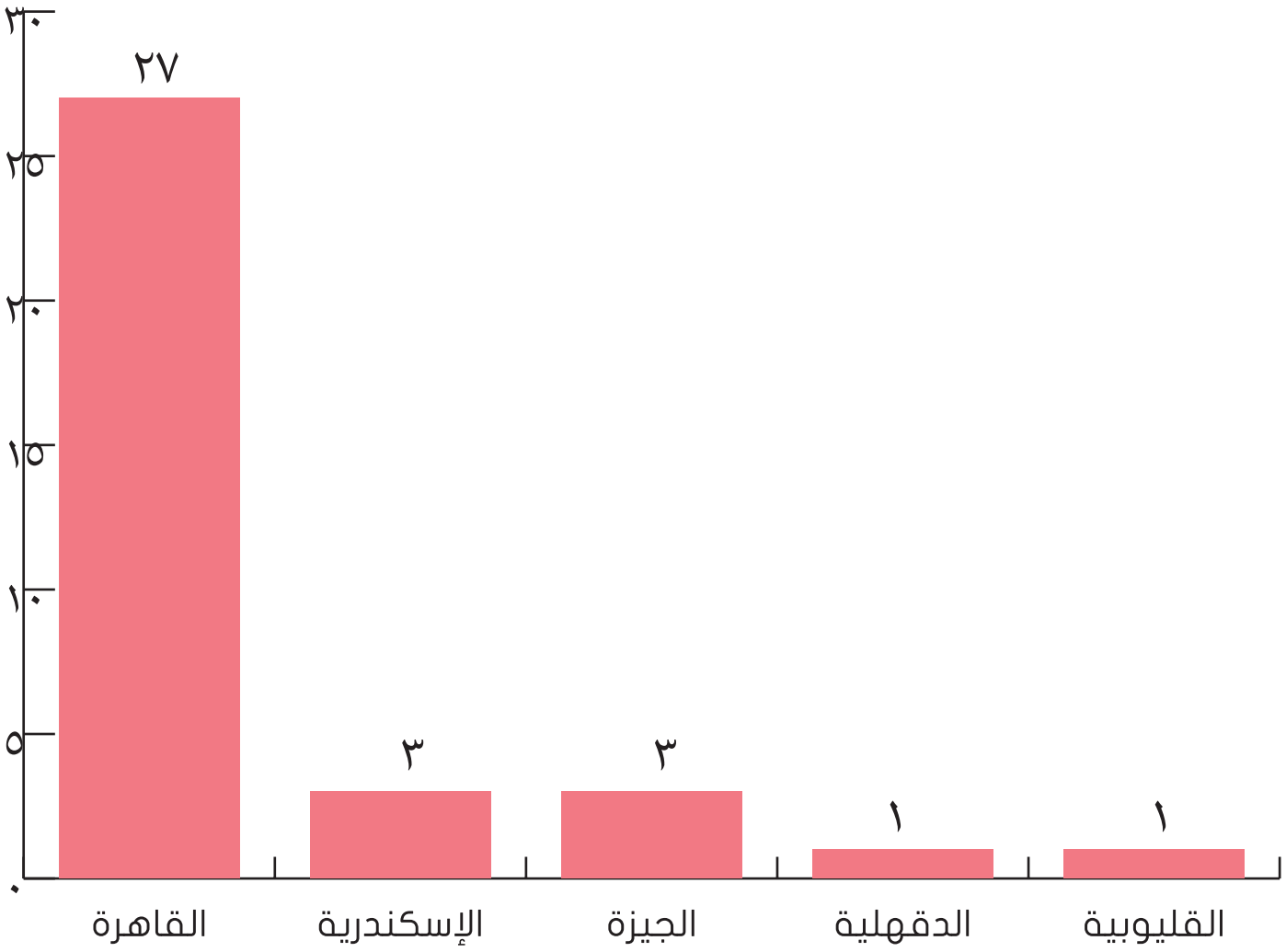

وتعرض الصحفيون و الصحفيات إلى الجانب الأكبر الأكبر من انتهاكات حرية الصحافة والإعلام بعدد ٢٣ حالة، يليهم المصورون والمصورات بعدد ٥ حالات، وكذلك المذيعون والمذيعات بعدد ٥ حالات، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لوظيفة الضحية

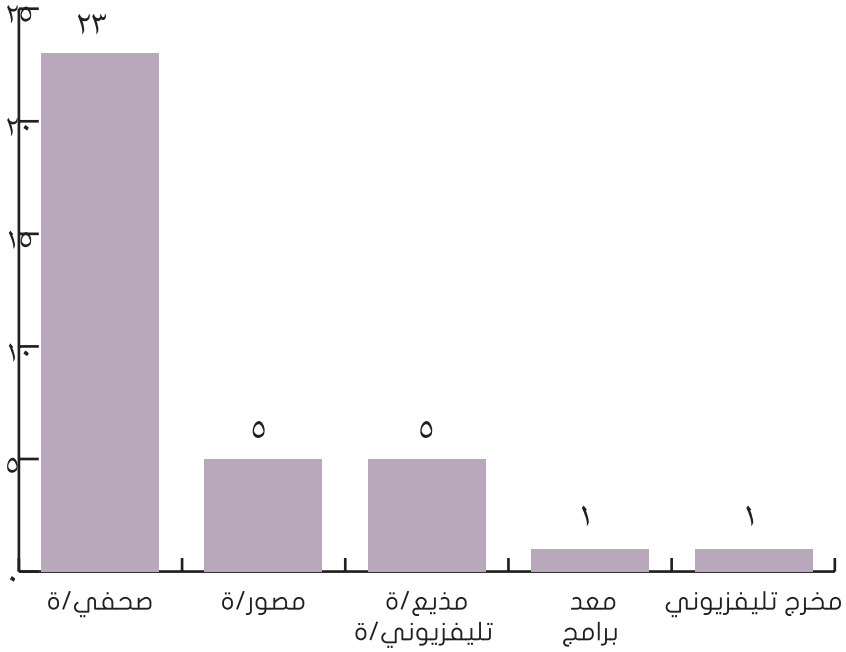

ومن حيث جهة عمل ضحايا الانتهاكات، جاءت الجرائد الخاصة في المقدمة بعدد ١٣ حالة، يليها المواقع الصحفية الخاصة بعدد ١٢ حالة، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف جهة عمل الضحية

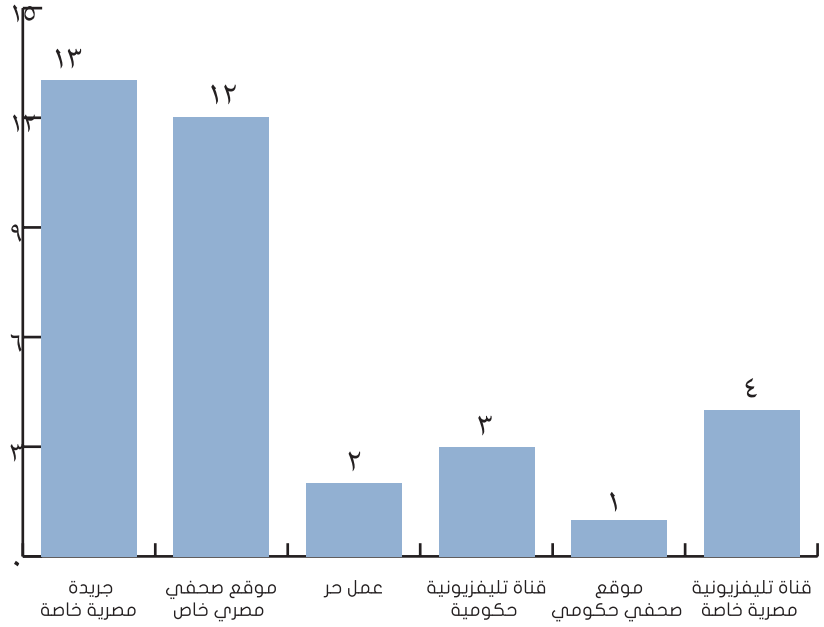

وكان الفصل من العمل هو الانتهاك الأكثر تكررا في حرية الصحافة والإعلام بعدد ٦ حالات، يليه الاعتداء البدني بعدد ٥ حالات، كما يوضح الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للانتهاك

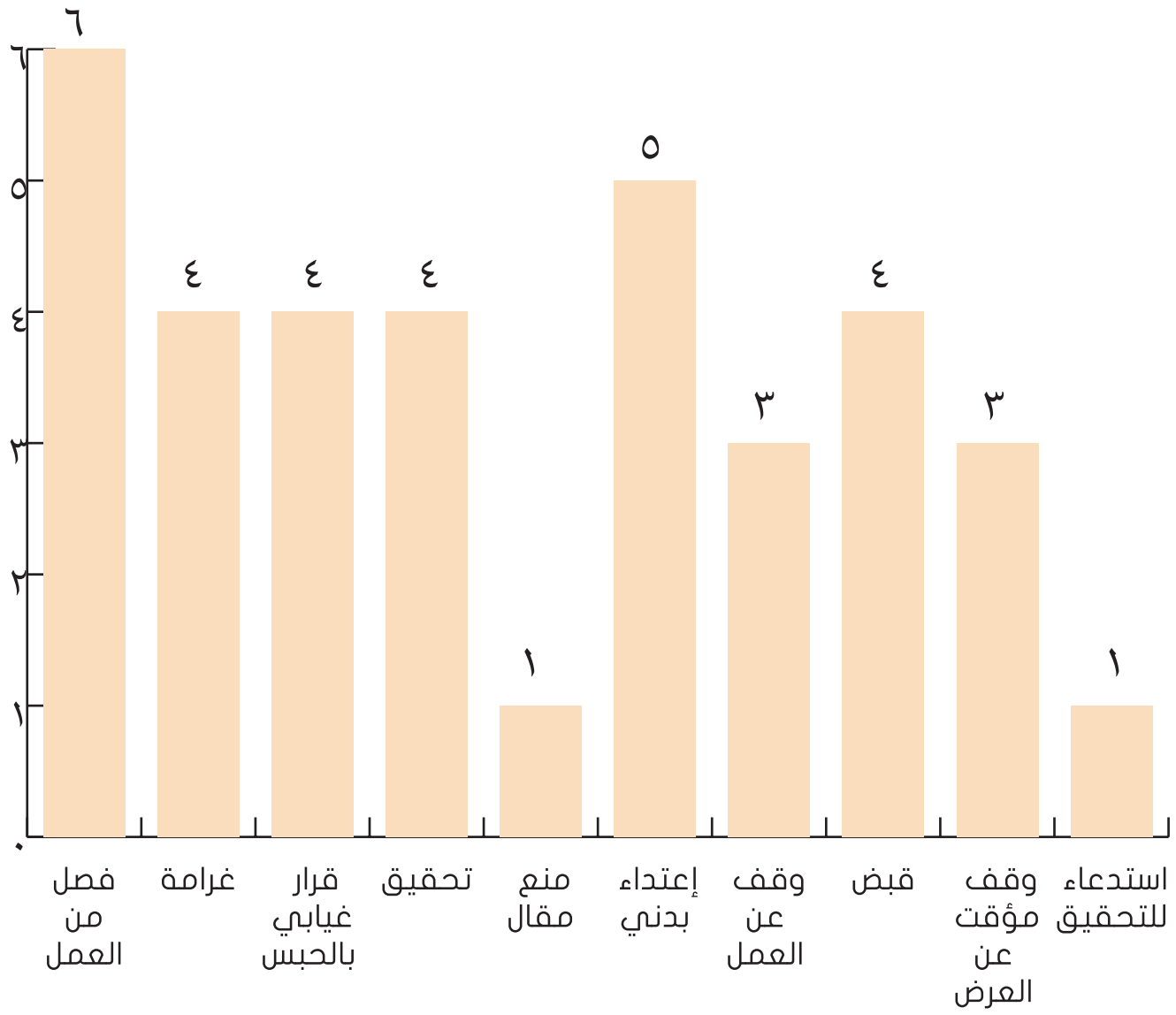

وجاءت محكمة جنايات الجيزة على رأس الجهات التي مارست انتهاكات ضد حرية الصحافة والإعلام بعدد ٥ انتهاكات، يليها صحيفة اليوم السابع بعدد ٤ انتهاكات، بينما كان نصيب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ٣ انتهاكات، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لجهة المعتدي

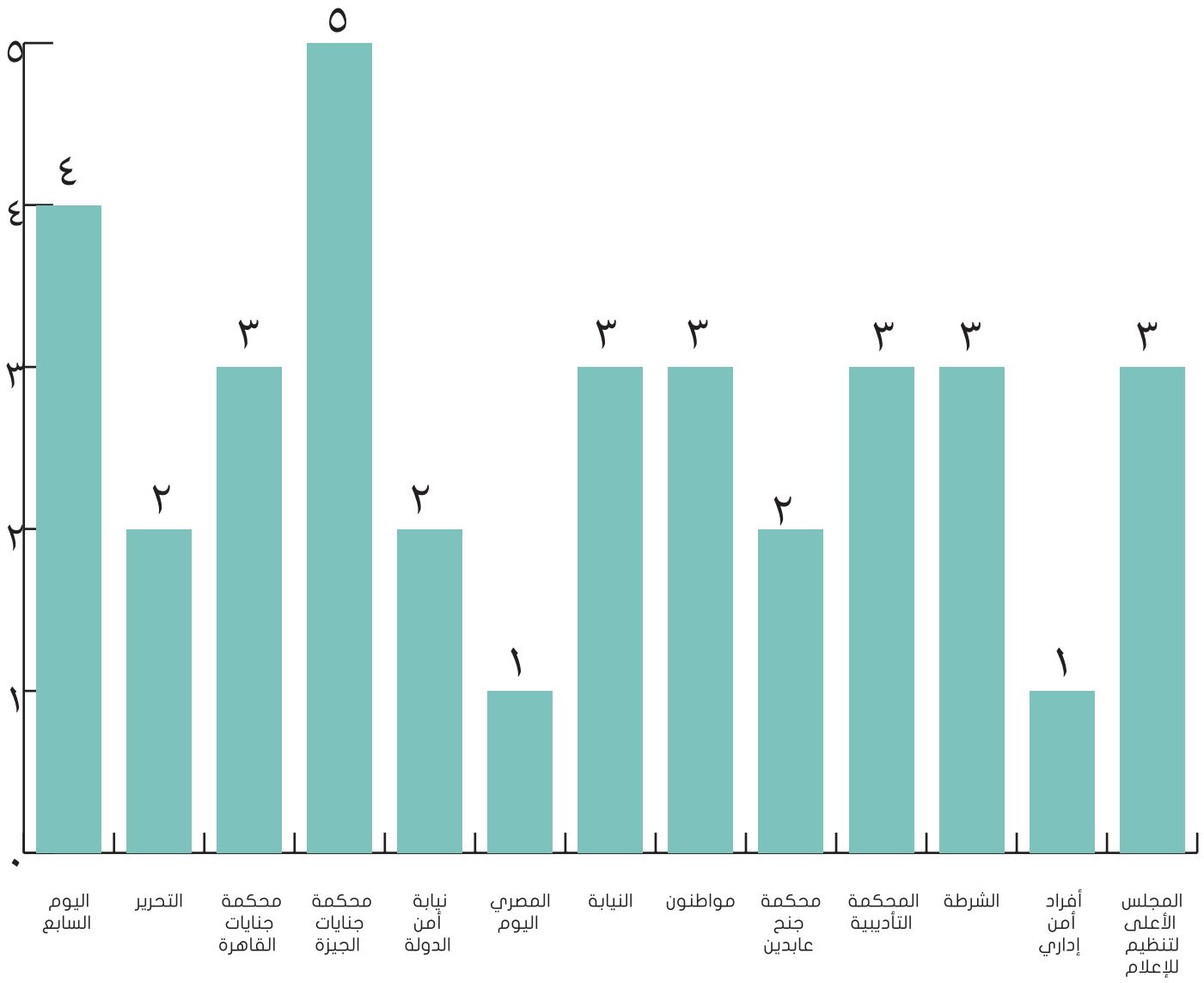

وبشكل أكثر إجمالا، فإن الهيئات القضائية مارست ١٥ انتهاكا، يليها الصحف الخاصة بعدد ٧ انتهاكات، كما يظهر الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف جهة المعتدي

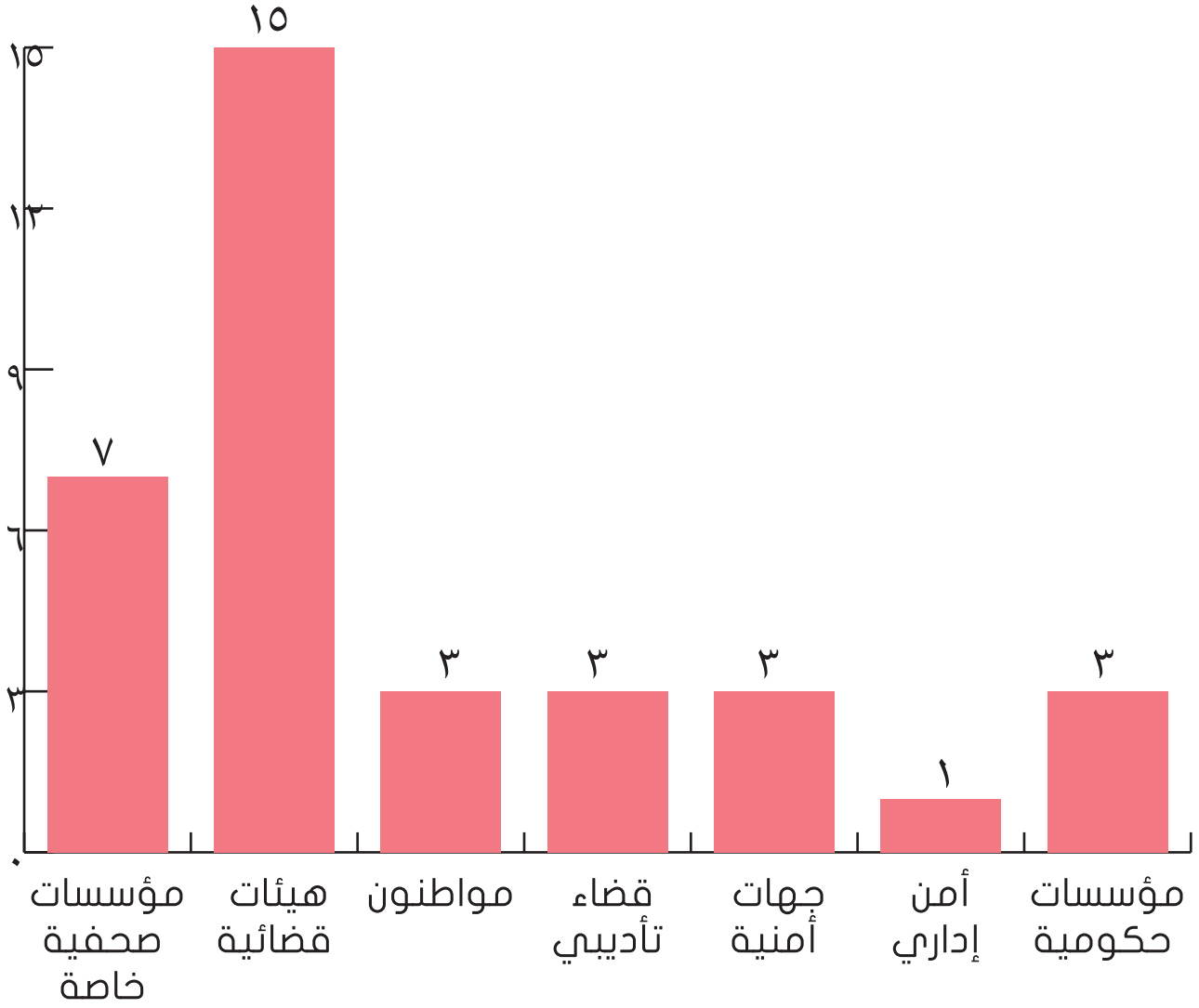

أما حالات منع التغطية فقد بلغت ١٠ حالات، جاءت محافظة القاهرة أعلى محافظة في انتهاكات منع التغطية بعدد ٦ حالات، بينما جاءت المؤسسات الحكومية في مقدمة الجهات التي قامت بانتهاكات منع التغطية، كما يظهر الرسمين التاليين:

حالات منع الصحفيين من التغطية خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للنطاق الجغرافي

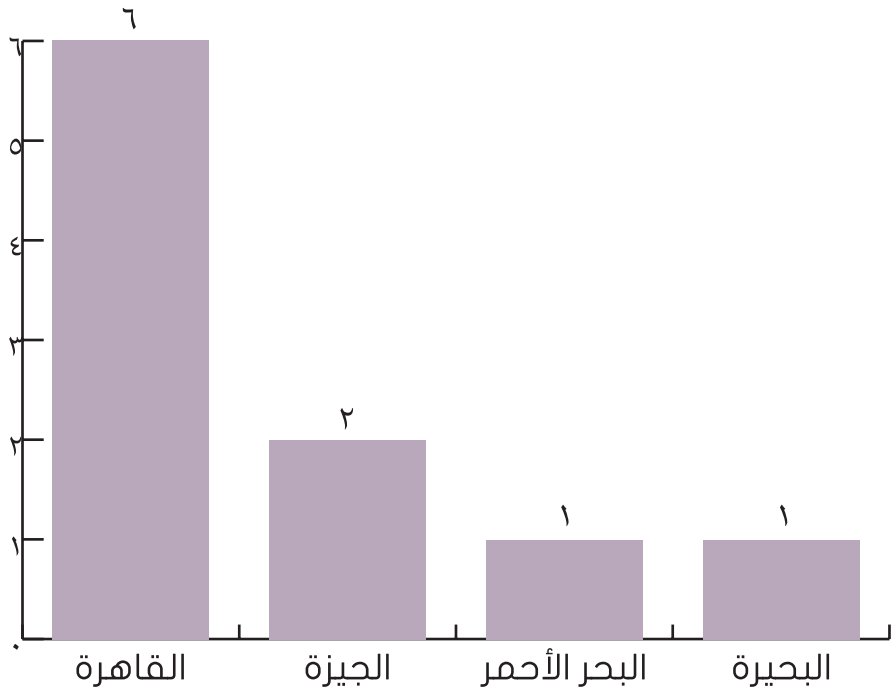

حالات منع الصحفيين من التغطية خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف جهة المنع

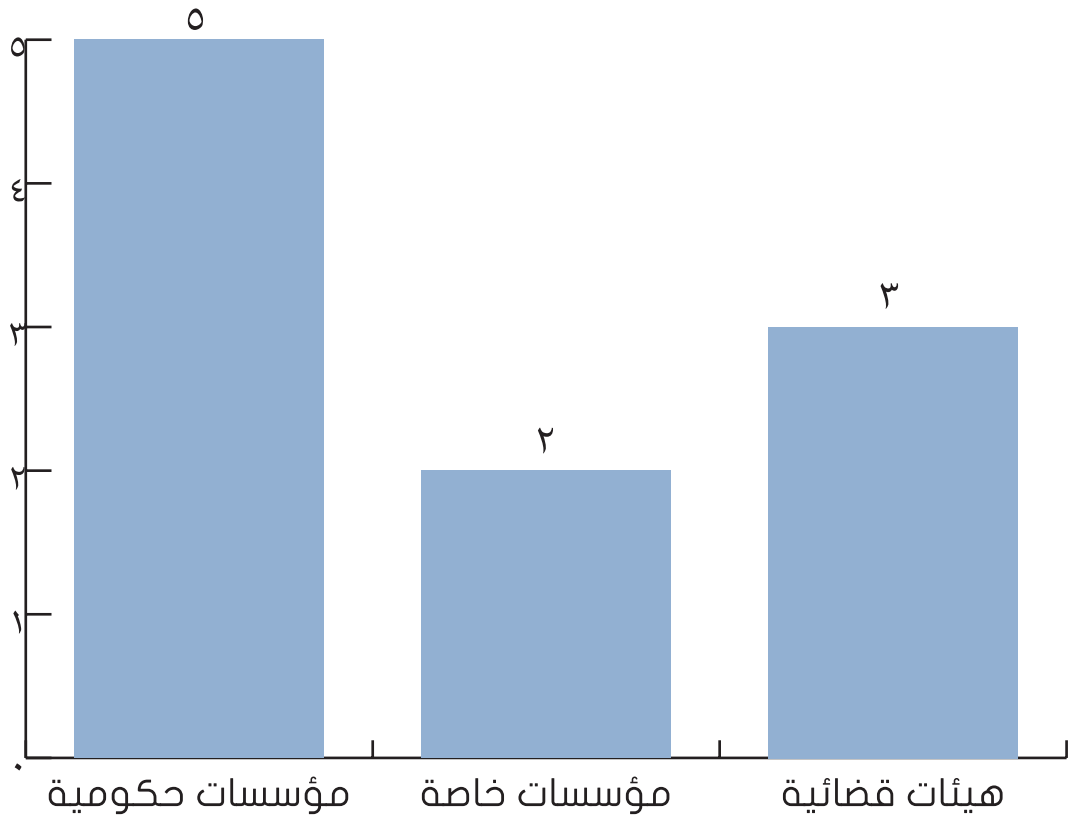

- **حرية الإبداع**

بلغ عدد انتهاكات حرية الإبداع خلال الربع الثالث من العام (١٤) حالة، حيث جاءت ٨ انتهاكات منها ضد مصنفات فنية، و٥ انتهاكات ضد أفراد، كما يوضح الرسم البياني التالي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف الضحية

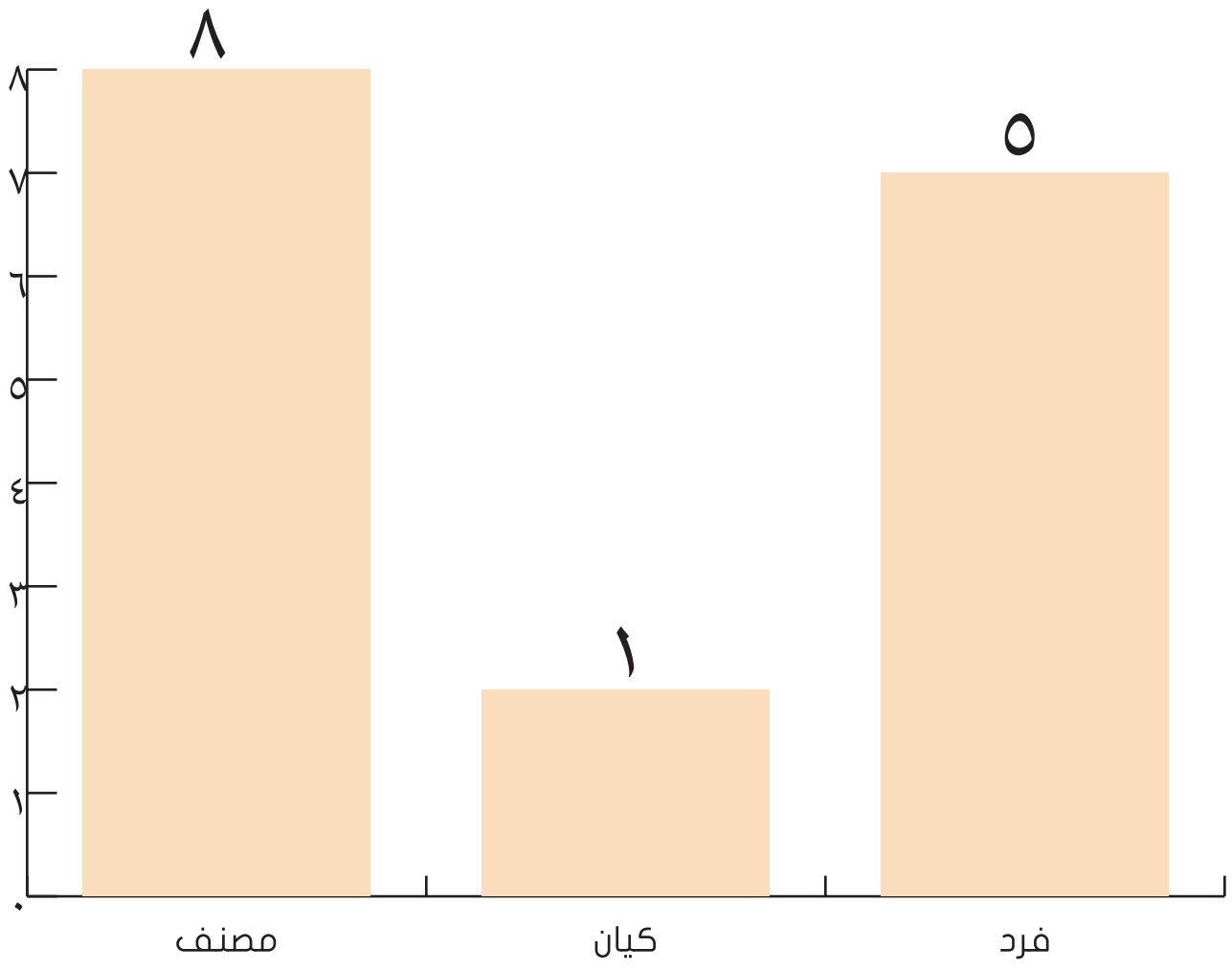

وجاءت الفنون البصرية في مقدمة الأعمال الإبداعية التي وقع ضدها انتهاكات بعدد ٤ حالات، يليها الأفلام السينمائية والمسرحيات بعدد ٣ حالات لكل منهما، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف العمل الفني

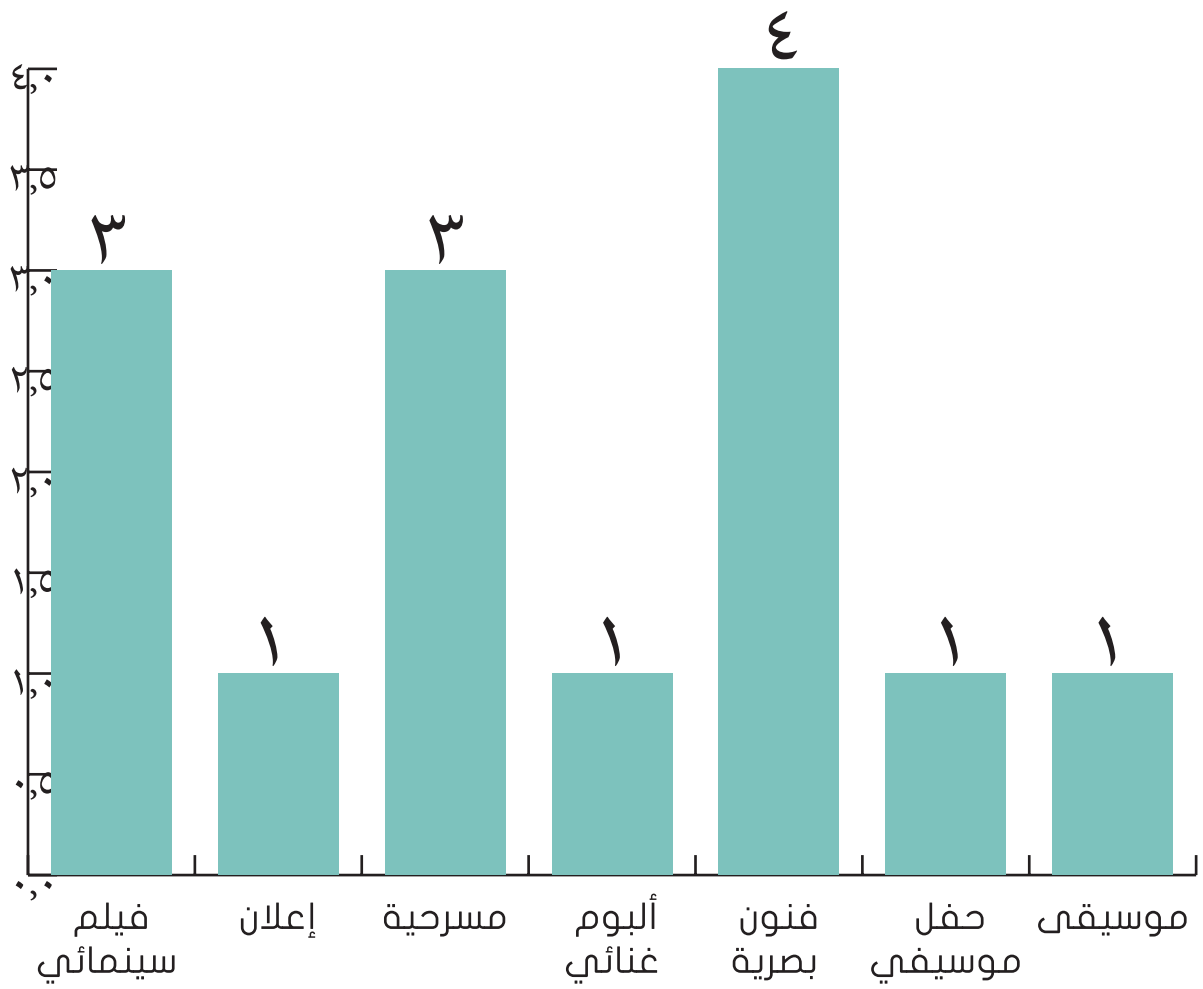

ومن حيث نوع الانتهاك الواقع ضد حرية الإبداع، جاء منع العرض في مقدمتها بعدد ٦ حالات، يليها القبض على مبدعين بعدد ٤ حالات، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للانتهاك

وجاءت الشرطة وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية في مقدمة الجهات التي تنتهك حرية الإبداع بعدد ٤ انتهاكات لكل منهما، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لجهة المعتدي

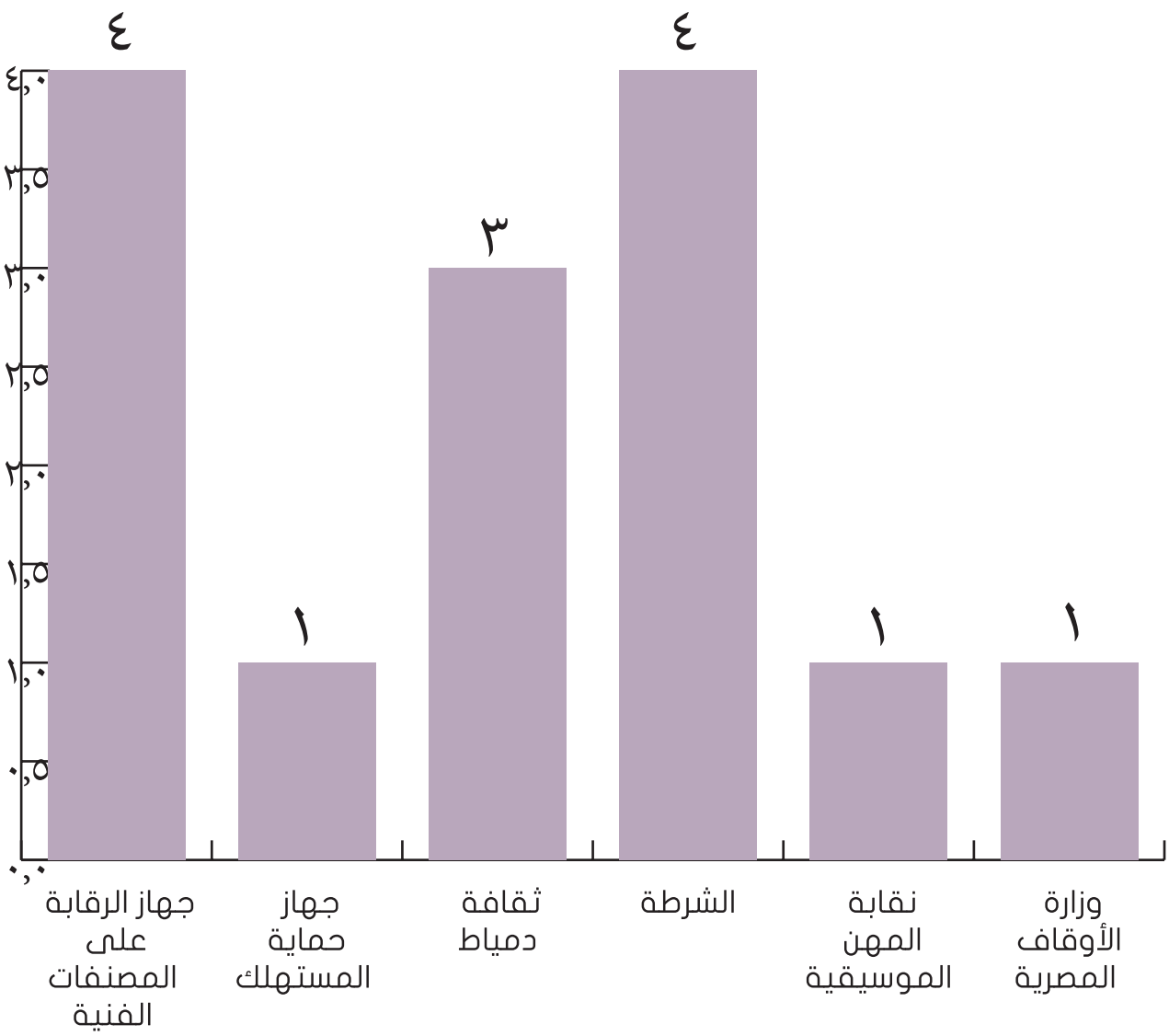

وبشكل أكثر إجمالا، جاءت المؤسسات الحكومية في مقدمة الجهات التي تنتهك حرية الإبداع بعدد ٥ حالات، يليها الجهات الأمنية والجهات الرقابية بعدد ٤ انتهاكات لكل منها، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف جهة المعتدي

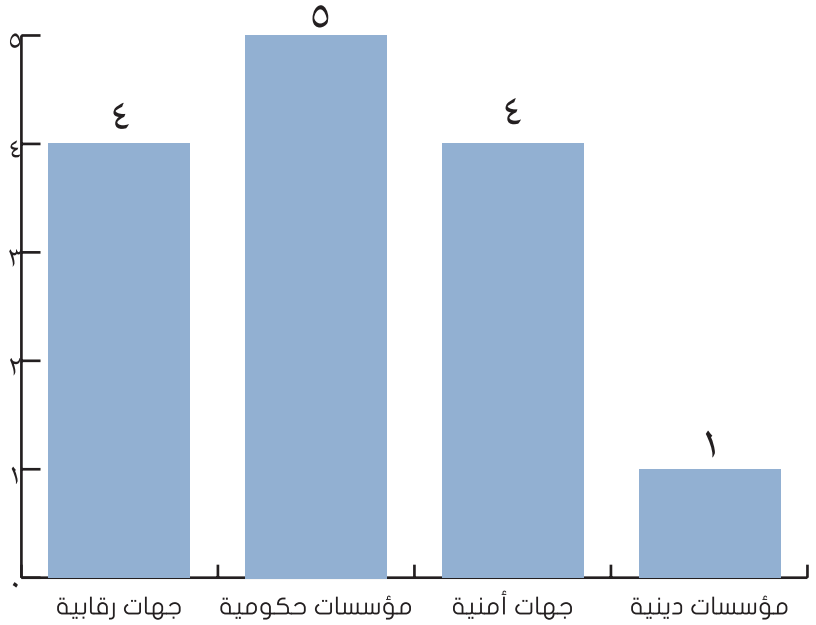

وجاءت السياسة في مقدمة أسباب انتهاك حرية الإبداع بعدد ١٠ حالات، يليها الأخلاق والآداب العامة بعدد ٣ حالات، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد حرية الإبداع خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لسبب الانتهاك

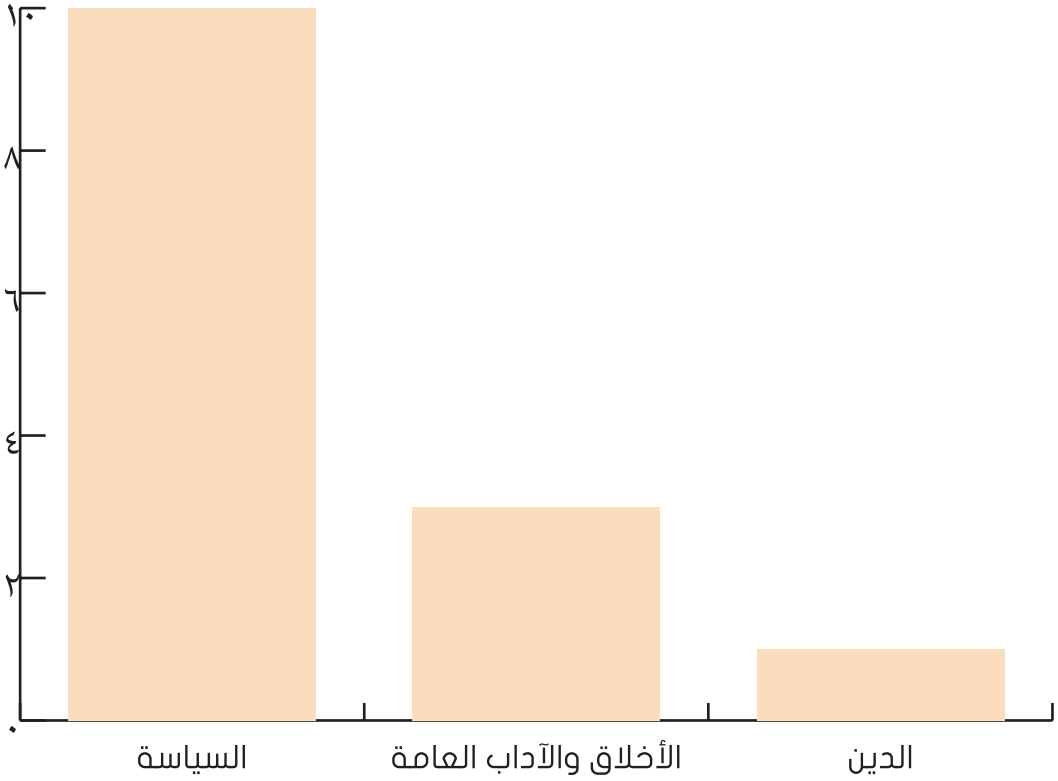

- **الحقوق والحريات الطلابية**

بلغت انتهاكات الحقوق والحريات الطلابية خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ (٥) انتهاكات، ٣ منها في جامعة حلوان، و٢ في الجامعة الكندية، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد الطلبة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للجهة المعتدي

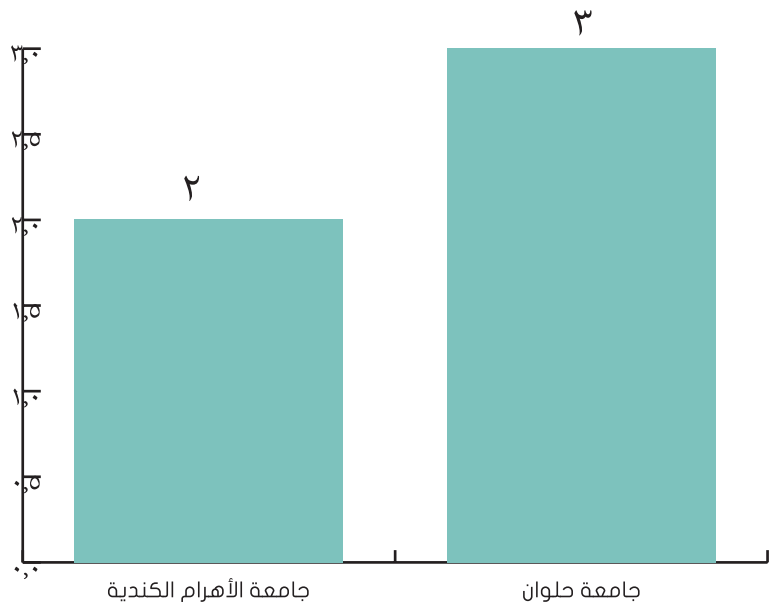

وجاء اثنين من الانتهاكات كعقوبة فصل لمدة اسبوعين، واثنين كتحقيق، كما يلي:

حالات الانتهاك ضد الطلبة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا للانتهاك

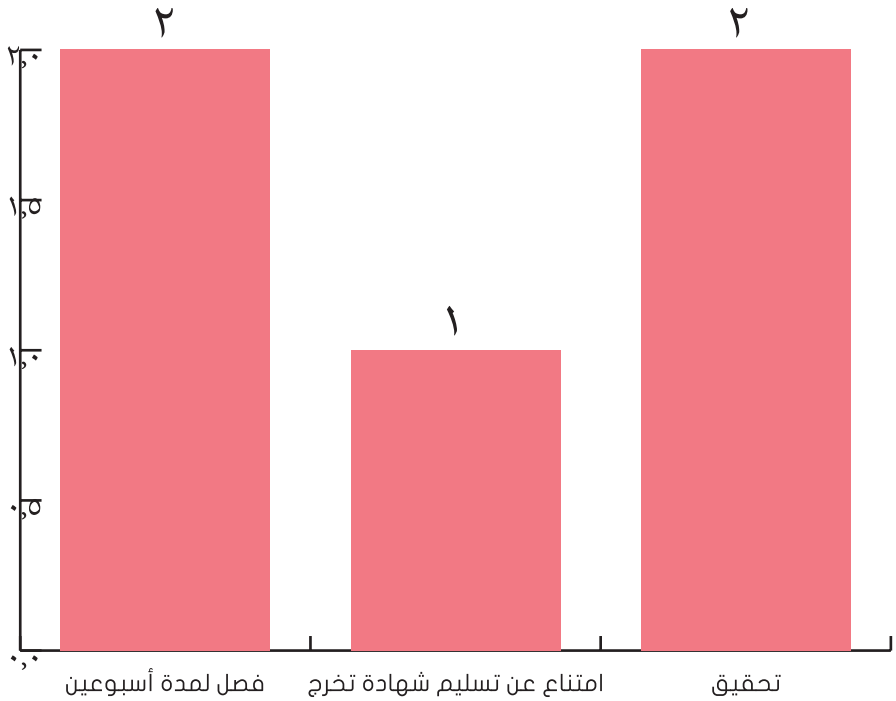

وقعت ثلاثة من الانتهاكات في جامعات حكومية، بينما وقع اثنان منها في جامعات خاصة كما يلي:

حالات الانتهاك ضد الطلبة خلال الربع الثالث من 2017 وفقًا لتصنيف جهة المعتدي

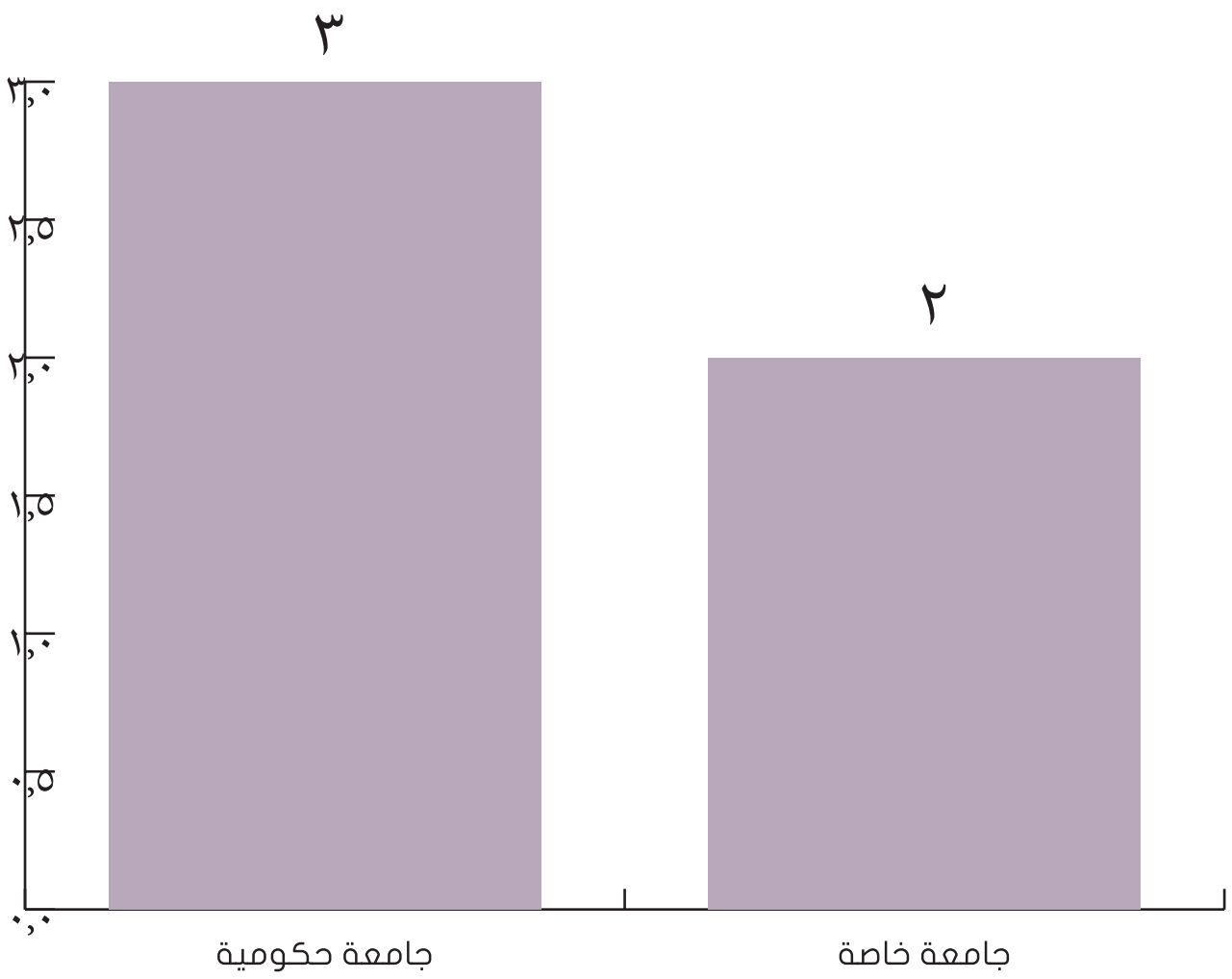

ثالثا: تحليل أنماط الانتهاكات:

يظهر الربع الثالث من العام ٢٠١٧ التزايد الكبير في عدد المواقع المحجوبة، والذي شهد حجب ٣٢٣ موقعا، وظاهرة حجب المواقع تعد ظاهرة حديثة في مصر باستثناء حجب موقع العربي الجديد، ما يعني أن ثمة قرار اتخذ في الحكومة المصرية، بتقييد الوصول إلى مواقع الوب، ويتماشى ذلك مع التوجه السلطوي للسلطات المصرية تجاه مستخدمي الانترنت، ما بين ملاحقات أمنية وقضائية، وحتى حجب المواقع، في محاولة لمنع الوصول وتداول المعلومات. ورغم ارتفاع عدد المواقع المحجوبة وامتدادها لتصل إلى مواقع منظمات حقوقية معروفة ومواقع تابعة لهيئات إعلامية أوروبية، إلا أن السلطات المصرية إلى الآن لم تعلن عن ماهية قرار حجب المواقع، ولم توضح الأسانيد القانونية لمثل هذه الممارسات. وقد تزايدت الانتقادات الموجهة إلى الحكومة المصرية من قبل جهات ومؤسسات دولية في هذا الصدد، ولكن مازالت الحكومة المصرية تواصل تجاهل الإفصاح عن المعلومات.

وواصلت الجهات الأمنية من خلال عمليات القبض والملاحقة انتهاك حرية التعبير، وذلك من خلال ١١ حالة لإنتهاك حرية التعبير الرقمي، إضافة إلى ٣ حالات في حرية الصحافة والإعلام و٤ حالات في حرية الإبداع، وهذا يشير إلى استمرار الأجهزة الأمنية في تجاوز دورها القانوني في حماية المواطنين، والعمل بدلا من ذلك على الرقابة والملاحقة للحريات العامة.

وقد واصلت الهيئات القضائية إصدار الأحكام والتحقيق مع افراد ينتمون الى الفئات التي تمارس حرية التعبير الرقمي وحرية الصحافة والإعلام وحرية الإبداع، ويرتبط ذلك بالتوجه المحافظ للهيئات القضائية في تعاملها مع قضايا حرية الفكر والتعبير، بحيث تفرض من خلال مجموعة من التشريعات المناهضة للحقوق والحريات رقابة على العمل الصحفي والإبداعي والتعبير الرقمي. فالنيابة جنبا إلى جنب مع الشرطة تقوم بملاحقة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، كما تنظر الهيئات القضائية وتصدر قرارات في ١٥ حالة في حرية الصحافة والإعلام.

ويظهر من خلال انتهاكات الربع الثالث من العام ٢٠١٧ السعي المستمر من قبل مؤسسات الدولة إلى تقييد الحق في حرية التعبير، وهو الاتجاه الذي ظهر من خلال التقارير الدورية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتأتي هذه الممارسات استكمالا لما تقوم به السلطات المصرية من قمع للحريات العامة وانتهاك لحقوق المواطنين بشكل عام. ورغم أن الرصد الذي تقوم به مؤسسة حرية الفكر والتعبير لا يشمل بالضرورة كافة الانتهاكات تجاه الحق في حرية التعبير، إلا أنه معبر عن توجه مؤسسات الدولة، ويظهر مختلف ممارساتها لتقييد حق المواطنين فى التعبير الحر عن الرأي.

وباستعراض الانتهاكات المختلفة التي يشملها التقرير، يتضح لنا أن هناك معاداة لتمكن المواطنين المصريين من تداول المعلومات والآراء المختلفة، فبين أسباب سياسية وأخرى تتعلق بالأخلاق والآداب العامة أو الدين، تقع غالبية هذه الانتهاكات، ما يعني أن هناك سعي للحفاظ على الأفكار والتوجهات السائدة اجتماعيا والتي تدعمها السلطة، دون الاكتراث بتنوع وتعدد الآراء داخل المجتمع.

ويمكن القول إجمالا أن السلطات المصرية تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على صوت واحد لتناول مجريات الشأن العام في المجتمع، وتستخدم كل الوسائل الممكنة في سبيل ذلك من حجب المواقع إلى قرارات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مرورا بملاحقات الشرطة والقضاء للمواطنين والفئات التي تعمل على التعبير عن الرأي. وينذر ذلك بمزيد من تكريس مناخ الخوف والرقابة الذاتية من قبل الصحفيين والإعلاميين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم. لذا من

الضروري للمجتمع المدني والأحزاب السياسية ومختلف الفئات التي تنتهك حقوقها العمل معا على جذب الانتباه إلى تلك الانتهاكات الممنهجة للحق في حرية التعبير.

رابعا: توصيات بشأن حماية حرية التعبير:

تسعى مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال تقاريرها الدورية إلى لفت الانتباه إلى الممارسات والانتهاكات التي تحرم المواطنين من حقوقهم المكفولة دستوريا، وتتوجه المؤسسة بمجموعة من التوصيات إلى السلطات المعنية، في محاولة للتأثير على صنع السياسات العامة، وتحفيز المشرعين وصناع القرار للعمل من أجل تحقيق هذه التوصيات. وترى مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال متابعتها لحالة حرية التعبير وحرية تداول المعلومات خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧، ضرورة التقدم بالتوصيات التالية:

- على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عرض مسودة قانون تداول المعلومات التي أعدتها لجنة مشكلة من قبل المجلس إلى جلسات نقاش عامة يشارك بها منظمات المجتمع المدني والصحفيين والأكاديميين والخبراء المعنيين.
- على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام سحب قرار حظر ظهور المثليين وضمان حرية وسائل الإعلام في مناقشة واستضافة آراء متنوعة حول الميول والهوية الجنسانية دون قيود إدارية.
- على الحكومة المصرية إعلان القرار المتعلق بحجب مواقع الوب وبيان أسباب حجب المواقع.
- على الحكومة المصرية رفع الحجب فورا عن مئات المواقع التي قامت بحجبها وضمان وصول المستخدمين للمحتوى المنشور من خلال الإنترنت.
- على نيابة أمن الدولة الإفراج عن الشباب المحتجزين على خلفية تعبيرهم عن الرأي من خلال رفع علم قوس قزح خلال حفل مشروع ليلى، التزاما بالمواد الدستورية ذات الصلة.

خاتمة:

تؤمن مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالعمل المشترك من أجل حماية حرية الفكر والتعبير في مصر، وتسعى من خلال هذه التقارير الدورية إلى تحفيز وتشجيع الجهود المتنوعة، لكي نوفر الضمانات اللازمة للمواطنين المصريين للتعبير الحر عن الرأي. وتدعو المؤسسة كافة المهتمين إلى مواصلة الضغوط على السلطات المصرية لكي تلتزم بالمعايير الدولية والمكفولة دستوريا لحماية وتعزيز حرية التعبير. وأخيرا، تجدد المؤسسة التأكيد على ضرورة التزام مؤسسات الدولة بحماية الحق في حرية التعبير والتوقف عن الممارسات الممنهجة التي تنتهك حرية التعبير.